«حماة» تزيل التعديات على أملاكها العامة

| حماة - محمد أحمد خبازي

تنامت في الآونة الأخيرة إشغالات الأرصفة بمدينة حماة، وامتدت إلى شوارعها الرئيسية ودواراتها ومنصفاتها وساحاتها العامة، ما سبب إرباكاً للمواطنين الذين ضاقت عليهم تلك الأرصفة وحتى الشوارع، وباتت تلك الإشغالات مصدر قلق وإزعاج كبيرين للمواطنين من أهالي المدينة والذين يقصدونها يومياً لإنجاز شؤونهم ما دفع مجلس المدينة لأن يعلن عن حملة على تلك الإشغالات لتنظيمها والقضاء على معاناة المواطنين منها سواء أكانوا من مستخدمي الأرصفة أم من مستخدمي الشوارع كسائقي وسائط النقل العامة والخاصة .

وبيَّنَ رئيس مجلس المدينة عدنان يحيى الطيار أن الحملة ستبدأ الأسبوع المقبل لإزالة الإشغالات غير المرخصة والمخالفات والتعديات على الأملاك العامة في منطقة الدباغة وشوارع ابن رشد والثامن من آذار والمرابط وسوق الطويل الذي تكثر فيه الأقفاص الحديدية والمصاطب والبسطات التي تعرقل حركة المرور وتسبب معاناة كبيرة للمواطنين .

وبين أن مجلس مدينة حماة أمهل أصحاب المحال التجارية والبسطات والعربات هذا الأسبوع لإزالة الإشغالات والتعديات على الأملاك العامة تحت طائلة المصادرة .

ورداً على سؤال «للوطن» حول تأخر هذه الحملة، ولماذا قرر مجلس المدينة شنها اليوم بينما أهملها كل تلك السنوات، أوضح الطيار أن الظروف اليوم أمست ملائمة جداً لوضع حد للمخالفات والتعديات على الأملاك العامة، وخصوصاً بعد عودة الكثير من المهجرين والوافدين إلى قراهم ومناطقهم، الذين كان مجلس المدينة يغض النظر عن إشغال العديد منهم للأرصفة رأفة بأحوالهم المعيشية، وأضاف: هذه الحملة استجابة لتعليمات وزارية وردتنا لإزالة التعديات على الأملاك العامة، ونتيجة لمطالبات أعضاء مجالس الشعب والمحافظة ومجلس المدينة، وللعلم ٩٠ بالمئة من هذه الإشغالات غير مرخصة.

وعن إمكانية ترخيصها وتنظيمها قال: من الممكن تنظيمها ولكن لن نوافق إلا لذوي الاحتياجات الخاصة، ولن نضر أحداً، ولكن لن نسمح بعد اليوم بالتعديات على الأرصفة والشوارع وخصوصاً في السوق الطويل.

بحضور قائد الشرطة لأول مرة منذ عشر سنوات

الحرح: لا إمكانية لإقامة جسور وأنفاق بسبب الضغط الاقتصادي

اللواء جمعة: لا توجد جريمة قتل أو سرقة في دمشق غير مكتشفة وقصص الخطف وهمية بهدف جمع «اللايكات»

| محمود الصالح

كشف قائد شرطة دمشق اللواء حسين جمعة عن وصول الشرطة مع الجهات القضائية المختصة إلى صيغة قانونية واضحة للتعامل مع الاعترافات الكيدية التي يدلي بها البعض من متعاطي المخدرات، ممن يتم القبض عليهم، ويأتون على ذكر أسماء مواطنين لا علاقة لهم في الحقيقة بموضوع التعاطي أو الاتجار بها، حيث يتم اتخاذ إجراءات محددة قبل أن يتم تعميم اسم أي شخص أو إصدار مذكرة بحقه، بحيث لا يتم إحضار أي شخص قبل إثبات علاقته بالموضوع وصحة الاعتراف الذي أدلى به الشخص المقبوض عليه.

جاء ذلك في معرض رده على مداخلة عضو مجلس محافظة دمشق عمار كلعو الذي أكد فيه أن البعض ممن يتم إلقاء القبض عليهم في قضايا المخدرات يعترفون على أشخاص لا علاقة لهم بذلك لأسباب كيدية ولتصفية حسابات معينة، حيث يتم تنظيم فيش لكل شخص يتم إحضاره للتحقيق ولو أثبت التحقيق براءته، ويصبح لهذا الشخص «فيش» في الأمن الجنائي وفرع المخدرات مما يسيء إلى سمعته الشخصية ولعائلته.

وأكد قائد الشرطة أنه يمكن لأي مواطن تم تنظيم فيش بحقه أن يتقدم بطلب لإزالة هذا الفيش ويجاب طلبه إذا كان كلامه صحيحاً.

وعن موضوع السماح للسرافيس العاملة على خطوط مدينة دمشق بتنظيم عقود نقل للمدارس أو الموظفين أكد جمعة أن هناك قراراً بمنع ذلك والسماح للسرافيس العاملة على خطوط الريف أو سرافيس الاستثمار بالعمل في هذا المجال، وكل من يخالف من سرافيس المدينة ستتم معاقبته. ولم ينف قائد الشرطة قيام شرطة المرور بإيقاف الشارات الضوئية في بعض المناطق المزدحمة ومنها عقدة فكتوريا مبرراً ذلك بأنه لو استمر تشغيل الشارة الضوئية سيكون الازدحام أكثر، ولو كانت هناك غرفة عمليات مركزية للمرور لتم التحكم في ذلك، مضيفاً: الآن وأمام هذا الواقع لابد من الاعتماد على العنصر البشري من رجال المرور في ضبط حركة السير حسب الواقع على الرغم من القلة في عدد العناصر.

وأوضح أن تحديد السرعة داخل المدينة من اختصاص المحافظة وعودة العمل في الموجة الخضراء التي كانت تعمل قبل الأزمة غير ممكن لأنه تم فتح ممرات على الأتوسترادات داخل المدينة وهذا مخالف عالميا لنظام المرور ومن ثم من غير الممكن العمل على الموجة الخضراء الآن.

وأيد جمعة مقترح إرسال رسالة إلى هاتف مالك السيارة المخالفة لإعلامه بارتكاب المخالفة ووعد بدراسة هذا المقترح.

وطلب قائد الشرطة من المجتمع الأهلي المساهمة في وضع حد للتمادي والتحرش من الشباب في الأماكن العامة والحدائق، حيث يصل الشرطة يومياً الكثير من الوساطات من أشخاص معروفين، مؤكداً أن هؤلاء الشباب هم أبناء عائلات معروفة ومحترمة. ومتسائلاً لماذا لا تقوم عائلاتهم بضبطهم؟

ووجه قائد الشرطة خلال الجلسة رئيس فرع المرور الموجود أيضاً في الجلسة بحجز الفانات الصغيرة الخاصة في العفيف التي لا تلتزم بالتسعيرة، وأشار إلى وجود ١٥٠ عنصراً في قسم شرطة المحافظة ولكن ما يقال عنه أن هناك ٢٥ عنصراً في الدوريات صحيح لأن هذا القسم محمل بواجبات أخرى منها الحراسة في المحافظة وأماكن أخرى ومقرات المحافظة ومكتب الأختام وغيرها من المهام الكثيرة التي تستهلك جهود هذه العناصر يومياً.

وأضاف: نحن لا نقوم بتوقيف أي دراجة نارية إلا إذا ارتكب سائقها مخالفة، وأحد أسباب ذلك أنه لم يعد لدينا مكان لوضع الدراجات المحجوزة، أما بخصوص ضبط حالات التسول فقد تم توجيه الأقسام للتوجه إلى المساجد يوم الجمعة ومنع ظاهرة التسول، لكن الحقيقة أن هذه الظاهرة لا يمكن معالجتها بإلقاء القبض على المتسول وتقديمه إلى القضاء لأنه يخرج في اليوم التالي ويسلم إلى أهله، وأغلب حالات التسول يتم تشغيلها من الأهل.

وأكد جمعة عدم وجود جريمة قتل أو سرقة أو تحرش في دمشق غير مكتشفة، حيث تقوم الوحدات الشرطية بوضع يدها على المجرمين في كل جريمة تحدث بعد ساعات قليلة من حدوثها، أما بخصوص إشاعات وجود حالات خطف في مدينة دمشق فأكد أن دمشق لم تشهد أي حالة خطف منذ سنوات طويلة، وكل ما يشاع على مواقع التواصل الاجتماعي ليس صحيحاً، معتبراً أن الهدف منه جمع «اللايكات» ومثال على ذلك الإشاعة عن السيدة العاملة في مياه عين الفيجة، وتابع: نحن مسؤولون عما نقوله.

- لا تبعات قانونية على من يستهدف باعترافات كيدية في قضايا المخدرات ويمكنه إزالة «الفيش» بطلب خطي
- الشباب المتحرشون من عائلات معروفة وعليها تقويم سلوكهم قبل التوسط لإطلاق سراحهم
- لماذا حصل نادي المحافظة على ١٣٧ مليون ليرة سوري مكافآت؟

عدد من أعضاء المجلس أبدوا ارتياحهم لوجود قائد الشرطة في اجتماع المجلس مؤكدين أنه منذ عشر سنوات لم يحضر قائد شرطة دمشق اجتماعاً لمجلس المحافظة. وطلب عدد من الأعضاء ترحيل السيارات المحروقة والمتروكة منذ سنوات، ومنع السيارات العاملة على المازوت من المبيت داخل المدينة نظراً لوجود مكان خاص لها في دمر، وإلزام الدراجات النارية بالوقوف على الشارة الضوئية.

وطالب محمد زند الحديد بالعمل بشكل عاجل لإعادة دراسة العقد المرورية المزدحمة وإقامة الجسور والأنفاق اللازمة فيها وخاصة في فكتوريا والبرامكة والحميدية والمجتهد وغيرها، إضافة إلى ضرورة إيجاد حل لموضوع المخالفات المرورية الغيابية، واقترح أن يكون هناك استخدام لوسائل التقنية الحديثة بحيث يتم إرسال رسالة إلى رقم صاحب السيارة لإعلامه بتسجيل مخالفة مرورية وتحديد نوعها ومكانها على جهازه الخلوي، مطالباً بزيادة الاهتمام بواقع الهندسة المرورية في دمشق لأن المحافظة قادمة على مرحلة تطور تنموي يجب أخذه بالحسبان.

وأكد زياد مظلوم ضرورة وضع حل لمجموعة من النساء والأطفال ممن يسكنون في غرفة في برزة وعددهم ١٥ امرأة وطفلاً، مشيراً إلى تنظيم ضبط أكثر من مرة من دون معالجة للموضوع، وطالب عبد الله طناطرة بمعالجة ظاهرة التسول أمام المساجد، وإزالة التعديات على محيط جامعة دمشق، ووضع سيارة لشرطة النجدة عند جامع الحسين في دف الشوك.

وطلب أيمن عبد الواحد بتفعيل خط مكرو باص القابون وإصلاح الأعطال الهاتفية في منطقة أبو جرش حيث يوجد نصف خطوط المنطقة خارج الخدمة. تميم حرب دعا إلى ضرورة ضبط الفانات العاملة في العفيف التي لا تلتزم بالتسعيرة.

عضو مجلس المحافظة ماهر قريط دعا إلى ضرورة التوقف أمام موازنة نادي محافظة دمشق لكونه إحدى المؤسسات المهمة في المحافظة التي لم تبخل المحافظة في تقديم كل شيء لهذا النادي وخصوصاً لمشروع «بكرا إلنا» التابع للنادي. وبالرغم من ذلك تقلص نشاط هذا النادي وتراجع عدد مراكزه إلى الثلث، ولم يقابل هذا التراجع أي توفير أو ضغط في النفقات بل على العكس تماماً تضاعفت النفقات وزادت في موازنة العام القادم ٥٠ مليون ليرة سورية عن العام الحالي، إذ كان عدد المشاريع ٣١ مدرسة و٣ مسارح في المدارس و٤ مراكز ثقافية و٤ مدارس إضافية في كفرسوسة و٣ دور أيتام بمجموع ٤٥ مركزاً وبرواتب للعاملين فيها ٥٧,٥ مليون ليرة وفي موازنة ٢٠٢٠ تقلص عدد المراكز إلى ٢٣ مركزاً و٥ مراكز ثقافية وميتمين وبمجموع ٣٠ مركزاً وبرواتب وصلت إلى ٢٢٤ مليون ليرة سورية. وفي العام الماضي منح نادي المحافظة ١٣٧ مليون ليرة على شكل مكافآت. والسؤال: إذا لم تكن هذه المشاريع منتجة فلماذا يتم الاستمرار فيها، ونحن في مرحلة حرب ونحتاج إلى كل قرش لإعادة الإعمار.

رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح أكد ضرورة إيجاد صيغة محددة تمكن الأعضاء من الاطلاع على تقارير اللجان المختصة في المجلس وتقارير المكتب التنفيذي قبل التصويت عليها. وأكد عدم إمكانية توافر الاعتمادات اللازمة لإقامة جسور وأنفاق في المدينة بسبب الحصار الاقتصادي وضغط النفقات.

حداد: تغيير خط باصات النقل الداخلي حسب الحاجة

عدة خطوط تعاني من نقص الباصات بدمشق

| راما محمد

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق باسل ميهوب عن إحداث خطوط نقل جديدة ضمن العاصمة خلال وقت قريب.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح ميهوب أن الموضوع بانتظار انتهاء الشركات الخاصة من أعمال التسوية والاستثمار، ووضع النمر لمنحها الموافقة ومن ثم تفعيل الخطوط، لافتاً إلى وجود شركات عديدة ضمن هذا المجال.

وأكد ميهوب ضرورة الحصول على موافقة لجنة نقل الركاب ولجنة السير الأساسية على الخطوط قبل إحداثها، مضيفاً: هناك خطوط عدة مدرجة ضمن الخطة إلا أن العمل سيكون حسب الأولويات وخاصة في ظل وجود نقص حاد في عدد باصات النقل.

وأشار ميهوب إلى وجود خطوط عدة تعاني النقص في أعداد وسائل المواصلات كمنطقة عش الورور التي جرى إحداث خط منذ وقت قريب يبدأ من الزاهرة الجديدة لتخديمها، إضافة إلى خط مزة جبل – كراجات، إذ هناك دراسة لإمكانية وصول باص النقل الداخلي لساحة الهدى في منطقة المزة.

وكشف عضو المكتب التنفيذي عن تخصيص باصين في منطقة التضامن – دف الشوك لنقل طلاب الجامعة إلى تجمع الجامعات ضمن أتوستراد المزة، مشيراً إلى أن منطقة دف الشوك مخدمة بالسرافيس إلا أنها تعاني نقصاً وبحاجة إلى دعم، وخاصة أنه من الصعب تخديم المنطقة بباصات نقل، مضيفاً: وضمن الإمكانيات جرى إدخال باصين أو ثلاثة لإخراج الطلاب والمواطنين من المنطقة.

من جانبه، كشف مدير شركة النقل الداخلي في دمشق وريفها سامر حداد لـ«الوطن» عن إعطاء توجيهات لكادر الإشراف في جسر الرئيس وسانا بأن يكون لهم كامل الصلاحية بالتنسيق مع فرع المرور لتغيير خط أي باص تابع للشركة لتأمين المواطنين حسب الحاجة، فإذا كان الخط الأساسي للباص هو قرى الأسد على سبيل المثال لكن يوجد ازدحام للركاب القاصدين لضاحية قدسيا يجري تغيير خط الباص لتخديمهم وإيصالهم إلى وجهتهم، مؤكداً أن الآلية الجديدة أكثر مرونة بحسب ما يفرضه الواقع لتخديم المواطنين.

وأكد حداد عدم وجود حاجة لبعض الخطوط إلى زيادة عدد وسائط نقل، مضيفاً: توجد شبكة من الخطوط ضمن المدينة مغطاة من شركة النقل الداخلي إضافة إلى ٦ شركات نقل خاصة، بالتنسيق مع محافظة دمشق وريفها، وتابع: ومع حركة أسطول النقل والتقاطعات التي تحصل بين الباصات يرتاد المواطن الباص الذي يريد.

ولفت حداد إلى زيادة عدد الباصات على خط الدوار الجنوبي وجرمانا والزاهرة – حميدية ومساكن الحرس وضاحية قدسيا، إضافة إلى خطوط قطنا والسيدة زينب وباب توما باتجاه جسر الرئيس.

عاد ٢٥٠ ألفاً من سكانها فقط في عامين

منديل: نعمل على تفعيل الحياة التجارية والاقتصادية لدير الزور

| عبد المنعم مسعود

بيَّن رئيس مجلس مدينة دير الزور رائد منديل أن عدد العائدين للمدينة منذ تحريرها وصل إلى ٢٥٠ ألف نسمة، مبيناً أن عدد سكانها أثناء الحصار لم يتعد ٦٠ ألفاً ومؤكداً أن أغلب أحياء المدينة تشهد عودة لسكانها ماعدا أحياء الحويقة والغناءات وبعض أجزاء من الصناعة والحميدية معيداً السبب ذلك إلى حجم الدمار الهائل في هذه الأحياء مؤكداً وجود عودة باتجاه الجبيلة وشارع سينما فؤاد وأغلب حارات الحميدية إضافة إلى التركز الرئيسي للسكان في أحياء الجورة والقصور وهرابش مبيناً أن أحياء الموظفين والطحطوح شهدت عودة كاملة للأهالي.

وكشف منديل أن العمل جار لإعادة الحياة التجارية والاقتصادية للمدينة عبر العمل على تأهيل الشوارع التي تتركز فيها هذه الفعاليات سابقاً خصوصاً في وسط المدينة مثل شارع سينما فؤاد وشارع ستة الأربع والتي يتم العمل على إعادة تأهيلها بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث يقدم البرنامج العمالة إضافة إلى ٤٠ بالمئة من قيمة التكلفة بسقف محدد وذلك بالتعاون مع غرفة تجارة المدينة مبيناً أن العمل في هذين الشارعين يتم عبر ثلاث مراحل ترحيل الأنقاض وتأهيل البنى التحتية إضافة تأهيل المحال التجارية.

ووفقاً لمنديل فإن العملية تهدف إلى تفعيل الشوارع التجارية بالمدينة بعد أن تم تأهيل شارع حسن الطه وصولاً لدوار الباسل إضافة إلى إعداد دراسات لتجهيز السوق المقبي في المدينة.

وأشار منديل إلى وجود عقد مع البرنامج الإنمائي لتأهيل نحو ألف شقة سكنية وفق شروط البرنامج نافياً ما يشاع عن أن ما يجري من ترميم هو فقط على الورق، فهناك لجان تتابع العمل وتشرف على تنفيذه.

وأشار منديل إلى قيام مجلس المدينة بالعمل على مد شبكات المياه والصرف الصحي في المدينة وخصوصاً الخط الرئيسي للصرف بطول أكثر من ثلاثة ونصف كيلومتر مبيناً أن العمل جار لإنارة طرقات المدينة مطالباً أهالي المدينة بالعودة والفعاليات التجارية والاقتصادية بتفعيل نشاطها لعودة المدينة إلى سابق عهدها فالمدينة لا يعيد إعمارها إلا أهلها.

ولفت منديل إلى أن مجلس المدينة يقوم على الرغم من إمكاناته الضعيفة بنقل الأنقاض وتسجيل أضرار المواطنين التي تجاوزت الألفي إضبارة مؤكداً أن لجان التقييم تقوم بعملها لناحية تقييم الأضرار وتجهيز الأضابير لرفعها إلى لجنة إعادة الإعمار كاشفاً عن عدم صرف أي مبلغ لتعويض أضرار المواطنين.

ووفقاً لمنديل تم الانتهاء من أعمال مد القميص الإسفلتي بشارع الرديسات (الجلاء) بدءاً من دوار الهجرة والجوازات وانتهاءً بدوار الحويجة وسوف يتم استكمال العمل في الحارات الفرعية الممتدة من شارع الرديسات باتجاه شارع سينما فؤاد.

وأشار منديل إلى أن التدمير الذي طال المنطقة الصناعية في المدينة أدى إلى انتقال أغلب أصحاب المحال الصناعية والحرفية إلى منطقة طب الجورة مبيناً أن تعداد هذه المحال وصل إلى ٣٠٠ محل.